

الخطاب الملكي أمام «الشوري» اليوم؛ 5 ملفات داخلية وسياسة المملكة الخارجية

إعداد: محمد السلامة



الملك عبدالله

أجمع أعضاء في مجلس الشورى على أهمية الخطاب الملكي السنوي الذي يلقنه خادم الحرمين الشريفين تحت قبة مجلس الشورى لما يشتمل عليه من مضامين وما يحتويه من رؤى ملوكية تحدد مواقف المملكة تجاه أهم القضايا الوطنية والسياسة الخارجية الراهنة، وتبرز أهم الملامح التي تقوم عليها البلاد والتي تمثل منهج عمل لجميع أجهزة الدولة القضائية والتشريعية والتنفيذية.

وتوقع الأعضاء أن يتناول الخطاب المرتقب لخادم الحرمين الشريفين أمام المجلس اليوم وبحضور عدد كبير من المسؤولين خمسة ملفات داخلية، وهي قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تنفيذ المشاريع العملاقة، مواجهة البطالة والفقر، وتنمية مناطق المملكة والقرى، إلى جانب التأكيد على

وتوفير البنية التحتية للمدن والقرى. ومضى القويحص قائلاً «من المحتمل أن يتناول الخطاب الكريم التأكيد على حق المملكة السيادي في الدفاع عن أراضيها ضد أي اعتداء، ودعم القضية الفلسطينية وضرورة إيقاف الاستيطان بالكامل قبل تواصل المفاوضات لإقامة الدولة المستقلة» لافتاً إلى أن من المتوقع أن يبرز الخطاب جهود الدولة في مكافحة الإرهاب واهتمامها بمختلف شؤون العالم العربي والإسلامي. وأعرب عن أمله في أن يتاح لمجلس الشورى مزيد من الصلاحيات التشريعية والرقابية مما يسهم في القيام بواجبه على أكمل وجه ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة والحفاظ على المال العام في ظل النهج القويم لخادم الحرمين الشريفين.

من جهته، رأى صالح الحصيني رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة خلال السنة الأولى أن اللقاء بخادم الحرمين الشريفين تتعاظم أهميته مع المسيرة التي تخطوها المملكة متتجاوزة بذلك النطاق الزمني التقليدي لتنفيذ طموحها نحو التطوير والتحديث لتحقيق النمو المستدام وتعزيز رفاهية المواطن في كل بقعة من أرجاء الوطن.

وبين الحصيني أن المجلس يعي دوره في برنامج الإصلاح الشامل الذي تتبناه حكومة خادم الحرمين الشريفين ويسعى من خلال دوره إلى تقديم تقييم واع وواقعي لأداء الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى السعي لوجود استراتيجيات واضحة المعالم ومكتملة البرامج ضمن إطار زمني وأهداف يمكن تحقيقها، كما يسعى المجلس إلى ضمان الشمولية والتوازن والشفافية والحكمة في جهوده لإقرار مشاريع الأنظمة. وأوضح أن جانبي الاقتصاد والطاقة ودراسة كل ما يتصل بهما يحظيان

والرقيبي دفعاً لمسيرة الإصلاح والتطوير وتحقيقاً لتنمية مستدامة تعزز رفاه المواطن. من جانبه، نوه الأمير الدكتور خالد بن عبد الله آل سعود عضو المجلس رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بما يحظى به مجلس الشورى من رعاية كريمة من القيادة الرشيدة، متحت له مزيداً من الصالحيات ليكون أكثر فاعلية حيث أصبح أمام المجلس الكثير من التحديات في المشاركة في صناعة القرارات التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن.

وأبرز الأمير الدكتور خالد بن عبد الله ما حظي به جانب التعليم في المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين من دعم غير محدود أحدث نقلة متميزة في مراحله كافة، لافتاً النظر إلى أن لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في المجلس قد سعت لتكون إحدى أدوات تطوير التعليم عبر ما تقوم به من دراسة وتقييم أداء الجهات التعليمية ولقاء مسؤولي التعليم بجميع مراحله وقيامها بزيارات ميدانية للوقوف على ما تحقق على أرض الواقع، ومن ثم تقديمها للمجلس لاقرارها والرفع بها لولي الأمر.

وتطلع رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي إلى أن يحقق المجلس دوراً مهمَا في تحقيق الإصلاح الشامل الذي يسعى إليه خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والنائب الثاني لرفعة المملكة ومواطنيها التباوا مراكز متقدمة في مختلف المجالات.

من جانبه، توقع المهندس محمد القويحص رئيس لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة في السنة الأولى للدورة الخامسة أن يتطرق الخطاب الملكي لهذا العام إلى العديد من القضايا الراهنة على الساحتين الداخلية والخارجية مثل قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تنفيذ المشاريع العملاقة، مواجهة البطالة والفقر، تنمية مناطق المملكة،

حق المملكة السيادي في الدفاع عن أراضيها ضد أي اعتداء. وأشار الدكتور عبد الله آل الشيخ رئيس مجلس الشورى إلى أن المجلس طوى صفحة ليبدأ صفحة جديدة في عمله المتواصل، ستكون حافلة بالعمل والعطاء - بإذن الله تعالى - ثم بجهود ومثابرة الأخوة أعضاء المجلس، مؤكداً أن مسيرة التحديث والتطوير لعمل مجلس الشورى لن تتوقف، فالمجلس مقبل على مزيد من التحديث والتطوير لأساليب العمل بما يعزز دوره التشريعي والرقيبي ليحقق تطلعات القيادة الرشيدة، ويلبي آمال المواطنين في مزيد من تطوير وتحديث بعض الأنظمة ذات الصلة بحياتهم المعيشية والعملية.

وتوقف آل الشيخ عند معطيات السنة الماضية، مبيناً أن المجلس واصل مسيرته خلال السنة الأولى من الدورة الخامسة في دراسة الأنظمة وتحديثها، دراسة اللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، بحث المواقب المعروضة على جدول أعماله، مناقشة التقارير السنوية لأجهزة الدولة ومؤسساتها، وكذلك مناقشة الخطة العامة للتنمية التاسعة، حيث عقد المجلس نحو 77 جلسة، وأصدر 111 قراراً في مواقب مختلفة.

وتوقع أعضاء في مجلس الشورى، أن يركز خطاب خادم الحرمين الشريفين على تحقيق برامج إصلاحية وتوجيهات للحكومة بالدرجة الأولى، واصفين الخطاب المرتقب أمام المجلس بأنه يمثل ركيزة أساسية في السياستين الداخلية والخارجية للمملكة كونه يحدد البرامج والغايات التي تطبع الدولة إلى تحقيقها. وأعربوا عن تقديرهم لما يلقاه المجلس ومنسوبيه من رعاية واهتمام من الملك المفدى وولي عهده الأمين والنائب الثاني، أسمها في صناعة مستقبل المملكة وأبنائها عبر ما يقوم به المجلس من دور في المجالين التنظيمي

والتصويت عليها. من جانبه، عد الشيخ عازب آل مسبل رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان في السنة الأولى للخطاب الملكي السنوي خريطة طريق في مسار عمل المجلس.

وقال «إن الخطاب الملكي يتضمن السياستين الداخلية والخارجية للمملكة ويكتسب أهميته البالغة من الموضع الريادي لها كونها مهبط الوحي وحاضنة الحرمين الشريفين وتحتل مكان الصدارة إسلامياً، فهي راعية الحرمين وقبلة المسلمين ومنها شع نور الإيمان إلى كل بقاع الدنيا». وأضاف أن كلمة خادم الحرمين الشريفين تنبع من ذلك الغدق الصافي والمنهج القويم كتاب الله وسنة رسوله فيسترضي بها المسؤول ويفرج ويأمل بها المواطن وتتجلى فيها المواقف الثابتة الواضحة في السياسة السعودية».

وعبر الدكتور محمد الشريف رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة خلال السنة الأولى من الدورة الحالية عن اعتزاز مجلس الشورى وأعضائه بلقاء خادم الحرمين الشريفين وسعادتهم بالاستماع إلى خطابه الملكي وبما يحمله من مضمون شاملة ورؤى سياسية ثاقبة لمنظومة الإصلاح والتطوير التي يقودها - أيده الله - لمزيد من التنمية في مختلف المجالات، وتؤكد مواقف المملكة الثابتة والراسخة تجاه قضايا الأمميات العربية والإسلامية الراهنة. وقال «إن الكلمة كما تعودنا هي من القلب للقلب والطريق واضح والمعالم جلية، ونحن على العهد والوفاء وأملنا كبير في الله تعالى، ثم في قائد المسيرة - رعاهم الله».

أن مضمون الخطاب الملكي ستكون تبراساً لأداء المجلس بترجمتها إلى خطة عمل ينفذها المجلس من خلال مناقشاته الأسبوعية للأنظمة وتقارير الأداء الحكومي، وكذلك من خلال زيارات المجلس لمختلف الدوائر في الداخل والخارج.

ومشاركاته في المؤتمرات والاتحادات البرلمانية على المستويين الإقليمي والدولي. وتناول الدكتور طلال ضاحي رئيس لجنة الشؤون الخارجية خلال السنة الأولى للدورة الحالية ما حققه اللجنة من نقلة نوعية في علاقات المجلس مع البرلمانات والمجالس العالمية عبر استقبالها عديداً من وزراء الخارجية وسفراء الدول المعتمدين لدى المملكة، مؤكداً أن اللجنة حرصت خلال اجتماعاتها على تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول عديد من القضايا المحورية التي تهم المملكة خاصة والمنطقة عموماً، كما استثمرت هذه اللقاءات للتعریف بالتطور السياسي الذي حققه المجلس على المستوى البرلماني، ودوره التكاملي الذي يقدمه على الصعيدين المحلي والخارجي في صنع القرار وشرح وجهة نظره تجاه عديد من القضايا الإقليمية والدولية.

وأفاد أن السنة الأولى من الدورة الحالية للمجلس تميزت بإنجاز اللجنة عديداً من المواضيع المحالة إليها لدراساتها، من أبرزها التقرير السنوي لوزارة الخارجية الذي امتاز بتطور ملموس في نوعيته وشموليته، إضافة إلى عديد من اتفاقيات ومذكرات التفاهم بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة والتي أقرها المجلس بالإجماع بعد مناقشتها

الشريفين تحت قبة مجلس الشورى، متطلعاً إلى مضمون خطابه الكريم وما يحتويه من رؤى ملكية تحدد مواقف المملكة تجاه أهم القضايا الوطنية والسياسة الخارجية والتي يستهل بها المجلس سنّته الجديدة.

وأشار أبو ساق إلى ما حظيت به الخطابات الملكية في مجلس الشورى في السنوات الماضية من اهتمام كبير لما تضمنه من محاور وطنية تحولت إلى إجراءات عمل ومجالات اهتمام في أروقة مجلس الشورى عند دراسة لجان المجلس لأنظمة والتقارير، وكذلك في الشأن العام الذي يسهم في خدمة الوطن في المجالات كافة. وقال «إن لجنة الشؤون الأمنية قد أسهمت بدورها في خدمة الرؤى السامية بما أنجزته في مجال اتفاقيات التعاون العسكري ومجالات السلام عبر الأنظمة واللوائح التي ناقشتها وقدمتها للمجلس» معتبراً عن الأمل في أن تسهم تلك الجهود والدراسات والمشورة في تحقيق المزيد من تحسين الأوضاع الأمنية، وكذلك في تمتين عرى الصداقة مع مختلف الدول وتوحيد الإجراءات والمفاهيم الأمنية.

وارجع حسن الشهري رئيس لجنة الشؤون المالية خلال السنة الأولى زيارة خادم الحرميين الشريفين للمجلس والقاء خطابه السنوي تحت قبته إلى حرصه واهتمامه ودعمه غير المحدود للدور الفاعل الذي يقوم به المجلس وأعضاؤه في خدمة الوطن والمواطن، معتبراً عن سعادته بهذه الزيارة لما تحمله من دعم معنوي هو الدافع لمزيد من العمل والعطاء. وأكد الشهري

الدور الإيجابي المتحقق والمأمول من مجلس الشورى باعتباره أحد مصادر التشريع في البناء المؤسسي للدولة وإحدى القنوات الفاعلة لإيصال تطلعات واحتياجات المواطنين للقيادة في صورة ما يرفع من رأي ومشورة وما يصدر عنه من قرارات بشأن مشاريع الأنظمة واللوائح ومراقبة أعمال وأداء الأجهزة الحكومية.

من جانبه، رأى الدكتور فهد الحمد رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرايض خلال السنة الأولى طلال بكرى رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب العهد أن يؤدي

آل الشيخ: المجلس مقبل على مزيد من التحديث والتطوير لأساليب العمل بما يعزز دوره التشريعي والرقابي

بلادنا والتي هي منهج عمل لجميع أجهزة الدولة القضائية والتشريعية والتنفيذية. وحدد الحمد أهم ما تضمنته الخطابات الملكية في السنوات السابقة وما حملته من قضايا مهمة ذات صلة بالوطن والمواطن، قائلاً «إن الملك يؤكد في خطابه السنوي على التزام المملكة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية والأمن الاجتماعي لجميع المواطنين، والتزام الدولة بتحقيق العدل ومحاربة الظلم والفساد بكل صوره، وتعزيز لحمة الوحدة الوطنية بين مناطق المملكة المختلفة، وتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة لجميع ربوع الوطن، والعمل على كل ما من شأنه توحيد الصفة العربي والإسلامي والمبادرة إلى حل الخلافات بين الأشقاء». وأوضح أن خادم الحرمين الشريفين حريص على إبراز

اسم المصدر:

الاقتصادية

التاريخ: 07-03-2010

رقم العدد: 5991

رقم الصفحة:

18

مسلسل:

80

رقم القصاصة:

4



جانب من إحدى جلسات مجلس الشورى .